



البنك الأهلي المتحد

ahli united bank

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2019	2018
ألف د.ك.	ألف د.ك.
صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل	175,686
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(17,229)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل	(29,888)
صافي الزيادة في النقد والتدفقات	128,569
النقد والتدفقات المتداولة في 1 يناير	101,210
النقد والتدفقات المتداولة في 31 ديسمبر	229,779

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2019	2018
ألف د.ك.	ألف د.ك.
الرصيد كما في 1 يناير الخاص بمساهمي البنك	430,762
إجمالي الإيرادات الشاملة للفترة	54,644
توزيعات أرباح	(26,531)
مفرعات أرباح الشريحة المستدامة 1 من الصكوك	(3,357)
الرصيد كما في 31 ديسمبر الخاص بمساهمي البنك	455,518
إصدار صكوك مستدامة الشريحة 1	60,640
مجموع حقوق الملكية كما في 31 ديسمبر	516,158

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين



العيان والعصيمي وشركاهم

إرندست ويونج

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧١ الصفاة
الكويت المضافة ١٢٠٠١
ساحة الصفاة
برج بنك المايك ١٨ - ٢٠
شارع احمد الجابر

Deloitte

دبلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع احمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20174 الصفاة 13062
الكويت
هاتف: 2243 8060 - 9652240 8844
فاكس: 2245 2080 - 9652240 8855
www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمع

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية المجمع للبنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2019، وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمع المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمع، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمع المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وعن أدائها المالي المجمع وتدقيقاتها النقدية المجمع للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمع". ونحن مستقرون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهيئين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين). وقد قمنا بالفداء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إيداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمع للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمع ككل وإيداء رأينا حولها دون إيداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدنا وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لأرصدة التمويل الإسلامي إلى العملاء

إن الاعتراف بخسائر الائتمان للتمويل الإسلامي إلى العملاء ("التسهيلات الائتمانية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لتواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("تعليمات بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية في الإيضاح 2.6 والإيضاح 10 حول البيانات المالية المجمع، أيهما أعلى.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، لاحقاً في تاريخ البيانات المالية المجمع، لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالات تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن تسجيل المخصص المحدد للتسهيلات الائتمانية منخفض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يستند إلى القواعد المقررة من قبل بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يربط بذلك من عدم التأكد من التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمع وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والاساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة للعينات المختارة، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحسوب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً لتعليمات ذات الصلة، ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب المخصص المترتب عليها.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بخلاف البيانات المالية المجمع وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمع لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمع، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمع أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمع

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمع بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمع خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمع، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبية ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي دليل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمع للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمع

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمع ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد (إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد نشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمع.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أصال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمع سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، وكذلك المسور على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إيداء رأينا. يتضمن عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تنوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المعتمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إيداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبية والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمع أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمع وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمع تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإيداء رأي حول البيانات المالية المجمع. ونحن مسؤولون عن إيداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يخص الاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمع للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا ننصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمر ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحفظ دفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمع والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمع متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمع تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تجميعاً بنك الكويت المركزي رقم 2/2 ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/2 ر ب أ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لها، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرحية. حسبما وصل إليه علمنا واعتماداً لم تقع مخالفات لتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تجميعاً بنك الكويت المركزي رقم 2/2 ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/2 ر ب أ/ 2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014، على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لها، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرندست ويونج
العيان والعصيمي وشركاهم
9 يناير 2020
الكويت

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
دبلويت وتوش
الوزان وشركاه

العيان والعصيمي وشركاهم
إرندست ويونج